الجولة الثالثة

تابعت السلطات الاسرائيليـة ضغطها على شركة كهرباء القدس، مستفيدة ممّا وفّرته قرارات المحكمة الاسرائيلية، ومن تراكم ديون الشركة العربية، والتي قدّرت، في أواسط العام ١٩٨٦، بحوالى ١٦ مليون دولار. أمّا شركة كهرباء القدس، فقد حاولت التغلّب على هذا الجانب في أزمتها من باب المساعدات العربية، غير انها فشلت في محاولاتها[٢٩]. فبدلاً من تقديم مساعدات مباشرة، اقترحت عمّان تسوية لمشكلة الديون في اطار الخطة الخمسية للتنمية التي أعلنتها في العام ١٩٨٦[٣٠]، في مقابل التزام الشركة بعدد من الشروط والمطالب. وقد رفضت الشركة العرض الاردني[٣١]. امّا اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية، فقد أوقفت دعمها لشركة الكهرباء منذ بداية العام ١٩٨٦، بسبب ما وصفته بـ «غموض وضع الشركة والموقف المالي لصندوق الدعم»[٣٢]. وكانت أوساط اللجنة أوضحت انها تابعت تقديم الدعم المالي لشركة كهرباء القدس، منذ العام ١٩٧٩ وحتى نهاية العام ١٩٨٥، بالاضافة الى تحمّلها مسؤولية دفع أكلاف انارة مئة قرية فلسطينية تقع داخل منطقة امتياز الشركة. وأكّدت انها قدّمت، في الفترة المشار اليها، حوالى ٢٣٣٦٠٠٠ دينار كدعم مباشر للشركة و١٥٠١٣٧٠ ديناراً كدعم غير مباشر للقرى الفلسطينية و٣٩٤٢٠٠ دينار ككاليف انارة، أي ما مجموعه ٨٧٧٩٣٧٠ ديناراً اردنياً[٣٣].

اضطرت شركة الكهرباء الى اللجوء، مجدداً، الى القضاء الاسرائيلي، بحثاً عن حل لمشكلتها، فاستحصلت على نتائج معاكسة: اذ استصدرت وزارة الطاقة الاسرائيلية حكماً بتاريخ ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٦، بالحجز على أموال وممتلكات الشركة العربية وبيع عقاراتها[٣٤]. الّا ان موقف عمّال الشركة الذين اعتصموا داخلها معلنين الاضراب عن الطعام، رداً على اقتحام الشرطة الاسرائيلية و«حرس الحدود» لمكاتب الشركة، في منتصف آب (اغسطس) ١٩٨٦، حال دون تنفيذ هذه القرارات. وتراجعت سلطات الاحتلال في اتجاه سياستها التقليدية في القضم التدريجي وانتظار استغلال فرص أخرى.

في هذه الاثناء، عقد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، اجتماعاً في مكتبه في حضور وزير الدفاع، اسحق رابين، بحث في تغيير بنود امتياز شركة كهرباء القدس، وفصل المستوطنات الواقعة ضمن منطقة امتيازها عن شبكتها الكهربائية، وربطها بشبكة الكهرباء القطرية[٣٥]. وبعد الاجتماع أُشيع عن اتفاق تمهيدي تمّ التوصل اليه بين ادارة شركة كهرباء القدس ووزارة الطاقة، دعا الى تنازل الشركة العربية عن امتيازها في تزويد المستوطنات والاحياء اليهودية بالكهرباء، في مقابل تمديد فترة الامتياز لعشر سنوات أخرى[٣٦]. لكن ادارة شركة كهرباء القدس نفت ذلك، وان اعترف نائب رئيس مجلس ادارتها، حنا ناصر، بانعقاد اجتماع مع مسؤولين في وزارة الطاقة الاسرائيلية، وصفه بأنه «محـاولة لكشف نوايا وزارة الطاقة [الاسرائيلية] ومخططاتها بشأن بقاء شركة كهرباء القدس أو عدمه». وأكد اصرار الشركة على مطالب سبق وعرضتها لجنة منبثقة منها أمام وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحال، وتضمّنت: تجميد الاجراءات القانونية المتخذة بحق الشركة؛ وتمديد فترة امتياز الشركة وفقاً لمضمونه السابق، الى حين حل القضية الفلسطينية؛ والتوقف عن انارة المستوطنات؛ وتخفيض تعـرفة شراء الكهرباء من الشركة القطرية بنسبة ٣٠ بالمئة؛ والاحتفاظ بمحطة التوليد في شعفاط؛ وشطب ديون الشركة وتعويضها بمبلغ ١٢ مليون دولار[٣٧].

نقلت هذه المـواقف ومـا جرّتـه من ذيـول ومـلابسـات بعض أوجه الصراع العام الى داخل